

سياسة التحرير المالي كآلية لتفعيل دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري
دراسة تحليلية للفترة (1994-2017).

*The Liberalization of the Financial Policy as a Mechanism to Financing
the Algerian National Economy (Analytical Study 1994-2017)*

د. كروش صلاح الدين

مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية
المستدامة

جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، الجزائر

s.kerrouche@ centre-univ-mila.dz

تاريخ القبول: 2020/02/27

ط.د. حسيب سهيلة

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي
جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، الجزائر

s.hacib@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/10/18

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم أثر الإصلاحات المتبعة في الجزائر على القطاع المالي الجزائري، وذلك في إطار توجيهها نحو تبني سياسة التحرير المالي، مع التركيز على أثر هذه السياسة على الجهاز المصرفي وحساب رأس المال خاصة في ظل غياب نشاط سوق الأوراق المالية في الجزائر، وذلك من خلال الإشكالية التالية: هل ساهم تطبيق إجراءات التحرير المالي في تطوير القطاع المالي الجزائري وزيادة مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني؟، وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على بعض المؤشرات التي تقيس التطور المالي، بالإضافة إلى تحليل بيانات رصيد حساب رأس المال في الجزائر وذلك خلال الفترة (1990-2017)، وقد أظهرت النتائج أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم يكن لها أثر واضح وكبير على الجهاز المصرفي، وأن التحسن المسجل في بعض مؤشرات راجع لعوامل أقوى من هذه السياسة ارتبطت أساساً بزيادة مداخل الدولة، أما بالنسبة لحساب رأس المال فقد أظهرت النتائج أنه سجل قيم ضعيفة ولا تعكس تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سياسة التحرير المالي، التطور المالي، تحرير حساب رأس المال، تمويل الاقتصاد، الجزائر.

Abstract : This research aims to analyze and evaluate the impact of reforms by Algeria on the financial sector in the context of financial liberalization policy orientation, focusing on the impact of this policy on banking and capital account especially in the absence of stock market activity in Algeria, and through The following problem is financial liberalization measures have contributed to the development of the financial sector and increase its contribution to the financing of Algerian national economy?, and the answer to this problem is to rely on some indicators that measure the financial development, in addition to the capital account balance data analysis in Algeria During the period (1990-2017), the results showed that financial liberalization policy in Algeria was not a clear and substantial impact on the banking system, and the improvement in some indicators see stronger factors of this policy related mainly to increased incomes of the State, as for the capital account has The results showed that a record weak values do not reflect the policy of financial liberalization in Algeria.

Key Words: Financial liberalization, Financial development, Liberalization of capital account, Financing economy, Algeria.

JEL Codes: G21, E43, F43.

*مرسل المقال: كروش صلاح الدين (s.kerrouche@centre-univ-mila.dz)

المقدمة:

يعتبر التحرير المالي أحد ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ولقد ارتبطت سياسة التحرير المالي ارتباطاً وثيقاً بموجة الاندماجات العالمية في ظل متطلبات العولمة المالية، وقد تزايد الاهتمام بموضوع التحرير المالي كإحدى إجراءات إصلاح القطاع المالي نظراً لتزايد الدور الذي يلعبه هذا الأخير في اقتصاديات الدول، وتأثيره المتزايد والفعال على مجرى النشاط الاقتصادي، إذ أنّ تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية يقتضي وجود نظام مالي متطور قادر على حشد المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر تطوراً وإنتاجية.

والجزائر على غرار باقي الدول، وقصد مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة المالية العالمية ولاستيفاء متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد تبنت العديد من الإصلاحات والسياسات رغبة في تطوير قطاعها المالي وتفعيل دوره في تمويل الاقتصاد الوطني، وإدراكاً لأهميته في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولعل من بين أهم الإصلاحات هي اتجاه السلطات النقدية لتبني سياسة التحرير المالي مع مطلع التسعينات في إطار قانون النقد والقرض 1990 من خلال إزالة العديد من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على النشاط المالي والبنكي.

إشكالية الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: هل ساهم تطبيق إجراءات التحرير المالي في تطوير القطاع المالي الجزائري وزيادة مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني؟

فرضية الدراسة: ساهمت سياسات التحرير المالي بشكل كبير في تحسين مؤشرات التطور المالي وحساب رأس المال في الجزائر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة إلى معرفة مدى إستجابة القطاع المصرفي الجزائري للتغيرات والإصلاحات التي طرأت عليه في ظل الانفتاح والتحرير المالي، بالإضافة إلى محاولة تقييم أثر هذه الإصلاحات على نسبة مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة: تم الإعتماد على المنهج الإستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، من خلال وصف ظاهرة التحرير المالي وعرض المفاهيم المتعلقة بها، أما في الجانب التطبيقي فقد تم دراسة حالة الجزائر من خلال حساب مؤشرات التطور المالي وتحليل بيانات حساب رأس المال وذلك خلال الفترة (1994-2017) ومن ثم الوصول إلى إستنتاجات تتناسب مع المشكلة التي تعالجها الدراسة.

تقسيمات الدراسة: لمعالجة إشكالية هذه الدراسة سنستعرض إلى العناصر التالية:

- تقديم عام لسياسة التحرير المالي؛
- إجراءات التحرير المالي في الجزائر؛
- تقييم فعالية سياسات التحرير المالي في الجزائر من خلال مؤشرات التطور المالي؛
- متطلبات تفعيل سياسة التحرير المالي في الجزائر.

1. تقديم عام لسياسة التحرير المالي:

ظهر مفهوم التحرير المالي لأول مرة في كتابات Mchinon و shaw سنة 1973، كما اعتبر هذين الباحثين أن سياسة التحرير المالي هي الحل الأمثل للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي التي كانت تعتمدها والنهوض باقتصادياتها ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انتقال الأثر الإيجابي لتحرير سعر الفائدة.

1.1. تعريف سياسة التحرير المالي:

يعتبر التحرير المالي أحد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي والتي تركز على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية، وتوسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية (بريش و طرشي، 2009، صفحة 4).

كما تعد ظاهرة التحرير المالي من الظواهر الحديثة نسبياً، وجاءت استجابة لظروف كثيرة أملت فيها متغيرات عقدي الستينات والسبعينات، وقد توسعت المطالبة بالتحرير المالي من طرف الباحثين أو المؤسسات الدولية مع بداية عقد السبعينات، واحتلت تلك الدراسات اهتمام واسع، غدت استراتيجية التحرير المالي وعملية رفع القيود أو الحد منها من أبرز عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي والتي أضفت غلى زيادة حرية حركة رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة (العقريب و بلوكاريف، 2016، صفحة 175).

يعرّف التحرير المالي على أنه عملية التخلي عن حالة الكبح والقمع المالي الذي يرتبط في الغالب بتثبيت الحكومة لأسعار الفائدة، وحسب Kaminsky et Schmukber فإن التحرير المالي يتكون من تحرير القيود التنظيمية لحساب رأس المال والقطاع المالي المحلي وسوق الأوراق المالية (Fouzi & Balbal, 2015, p. 23). كما يعرّف التحرير المالي بأنه التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، التي ينجم عن هذا التخصيص غير الكفؤ للموارد المالية إلى التأثير السلبي على النمو والاستثمار والادخار (سعودي و سعودي، 2018، صفحة 2).

ارتبط مفهوم التحرير المالي في البداية بتحرير أسعار الفائدة والقضاء على الائتمانات الموجهة ومتطلبات الاحتياطي الإجباري (المرتفع)، لكن الآن أصبح مفهوم التحرير المالي عملية تنطوي على مجموعة واسعة من التدابير الموجهة نحو القضاء على مختلف القيود المفروضة على القطاع المالي المحلي وتعزيز المنافسة بين البنوك، بالإضافة إلى إصلاح وتحرير القطاع المالي الخارجي جنباً لجنب، كإزالة القيود المفروضة على نظام الصرف والمدفوعات وتحرير حساب رأس المال (Murat, 2000, pp. 1-2).

2.1. مبررات سياسة التحرير المالي:

تتجلى الدوافع أو الأسباب الرئيسية لتحرير القطاع المالي أساساً في تحسين أدائه ورفع من كفاءته بشكل يؤدي إلى زيادة مساهمته في تمويل الاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي، ويمكن ذكر المبررات الدافعة إلى عملية التحرير المالي بالنسبة للدول المتقدمة والنامية كما يلي: (سعيد، 2012، صفحة 209).

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الإستثمار؛
- خلق علاقة بين اسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الإستثمار؛
- خلق فرص استثمارية خارجية واسعة أمام فائض رؤوس الأموال الباحثة عن الربح فضلا عن تأمين هذه الأموال ضد المخاطر الكثيرة وذلك من خلال تنويع الأدوات المالية الدولية؛
- تساهم عملية تحرير الأسواق المالية من خفض معدلات التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق زيادة انفتاح التجارة وتصدير فوائضها المالية؛
- إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرامج واسعة للخصخصة تخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وبالتالي اجتذاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون بالخارج والحدّ من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج؛
- فتح أسواق الوراق المالية في البلدان النامية لتسجيل الأوراق المالية الأجنبية والعكس سيؤدي إلى انتعاش تلك الأسواق وتطويرها وبالتالي زيادة حدة المنافسة؛
- تحرير أسواق المال على الصعيد المحلي سوف يؤدي إلى تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها في القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة، وبما يعزّز من معدلات النمو الاقتصادي.
- وتأسيسا على ذلك اتجهت العديد من البلدان المتقدّمة والنامية إلى تحرير قطاعها المالي معتمدة على مجموعة من إجراءات التحرير المالي الداخلي والخارجي سعيا منها للاستفادة من الآثار الإيجابية لهذه السياسة.

3.1. إجراءات التحرير المالي:

تمثل إجراءات التحرير فيمايلي:

أ. تحرير القطاع المالي المحلي: يتركز تحرير القطاع المالي الداخلي على ثلاثة نقاط أساسية هي:

1. تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: يتحقق بإلغاء السقوف المفروضة عليه، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة، كما قد سميت هذه العملية بتعويم أسعار الفائدة، بحيث يتحدد سعر الفائدة بناء على نقطة التوازن بين العرض والطلب على الأموال للإقراض وفق آلية السوق، فتحرير أسعار الفائدة الاسمية يسمح بالحصول على أسعار فائدة حقيقية موجبة الأمر الذي يعمل على تحفيز الادخار، مما يعني توفير موارد مالية إضافية لتمويل الإستثمارات الجديدة، وبالتالي رفع وتيرة النمو الاقتصادي (بن بوزيان و غربي، 2009، صفحة 9).
2. تحرير القروض: ويتحقق ذلك عن طريق الحدّ من عملية توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل لى حساب قطاعات أخرى، والحدّ من وضع سقوف إئتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات، وبالإضافة إلى ذلك إلغاء أو خفض نسب الاحتياطات الإلزامية المفروضة على البنوك التجارية.
3. تحرير المنافسة البنكية: والذي يتحقق بإلغاء و إزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي، وكذا إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة (Benallal, 2012,

ب. تحرير الأسواق المالية: أدى التحرير المالي إلى تقليل تجرؤ الأسواق المالية المحلية وزيادة تكامل المراكز المالية الدولية، حيث سمحت التكنولوجيا المتطورة للحسابات باستخدام أساليب جديدة للتغطية الآجلة ضد المخاطر، ويتضمن الاندماج في هذه الحركة حذف كل القيود على حيازة المستثمرين الأجانب للأوراق المالية المحليّة وإجبارية توطين الأرباح والفوائد، مع ضمان حرية دخول وخروج كل عناصر الوساطة المالية.

ج. تحرير حساب رأس المال: وهو يعني تخفيف القيود على حركة رأس المال عبر حدود البلد، وينتج عن هذه الإجراءات حرية تحويل التدفقات النقدية والمالية بالنسبة للقطاع الخاص والأجنبي في إطار التكامل المالي والإندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا لا يعني انعدام الضوابط على حركة رؤوس الأموال (بلجيكية و بوراس، 2018، صفحة 234). وفي هذا المجال يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى قضيتين هامتين، تتمثل القضية الأولى في أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تحرير الإستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية، أما القضية الثانية فتتعلق بضرورة تقوية القواعد والنظم التحويطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين، إذ أنّ التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية. وبناء على ما سبق يمكن تلخيص إجراءات التحرير المالي في المعادلة التالية: (Ben Gamra & Clévenot, 2008, p. 7)

$$LF = \frac{1}{3LSFI} + \frac{1}{3LMF} + 1/3LCC$$

حيث:

- LF: التحرير المالي Libéralisation financière
- LSFI: تحرير القطاع المالي المحليّ Libéralisation du système bancaire interne
- LMF: تحرير الأسواق المالية Libéralisation des marchés financiers
- LCC: تحرير حساب رأس المال Libéralisation du compte de capital

ومن ناحية أخرى يؤدي غياب التنسيق بين التحرير المالي الداخلي والخارجي إلى خلق اختلالات وحوافز لحركات رؤوس الأموال بشكل غير مرغوب وبما لا يتفق مع الأهداف الاقتصادية للبلد، وبالتالي ارتفاع حالة عدم استقرار تحركات رؤوس الأموال، وفي نفس الوقت عدم الاستفادة من تحرير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر والتي ترمي إلى تعزيز إمكانات القطاع الحقيقي وتعزيز الصادرات بما في ذلك اصلاحات التجارة ونظم الإستثمار وتعديلات أسعار الصرف لتحسين القدرة والتنافسية، وعليه عندما يكون القطاع المالي المحليّ ضعيف فإنّه من الأفضل معالجة نقاط الضعف المؤسسية فيه قبل أو بالتزامن مع تحرير حساب رأس المال (بوغزالة، 2015، صفحة 128).

4.1. شروط نجاح سياسة التحرير المالي:

يتطلب نجاح سياسة التحرير المالي توافر مجموعة من الشروط قبل الشروع في مراحل إزالة القيود على القطاع المالي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. إطار اقتصادي كلي سليم: إنّ نجاح عملية التحرير المالي وإدماج النظام المالي المحلي في إطار النظام المالي العالمي، لا يمكن أن تنجح إن لم تسبق بإطار اقتصادي كلي وقوي، وسليم يعطي مؤشرات اقتصادية كلية قوية وسليمة كمعدل التضخم المتحكم فيه، نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل بطالة المتحكم فيه كذلك، نسبة الدين الخارجي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للواردات الوطنية وغيرها من المؤشرات الكلية، بالإضافة لكل ذلك يجب أن يمتلك الاقتصاد الوطني مؤسسات مالية وغير مالية قوية وسليمة تنشط في بيئة مالية واقتصادية مدعمة بميثاق تشريعية وقضائية تعمل على سن قوانين تحكم النشاط المالي وتؤطره، وفي نفس الوقت تعمل على مراقبة احترام القوانين وتطبيقها وهذا تفاديا لظهور بؤر الفساد المالي الذي يؤثر سلبا على استراتيجية الانفتاح المالي (أبو دراز، 2012، صفحة 61).

ب. توافر المعلومات والتنسيق بينها: يتطلب إنجاز سياسة التحرير المالي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والبنكي وإتاحتها أمام كل المتدخلين، ويتعلق الأمر بالمعلومات الخاصة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع، وينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدّل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، أما في حالة عدم التنسيق بين المعلومات، سيجد المقترضون صعوبة في التمييز بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة، ورفع تكلفة الحصول على المعلومات، ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المالي ضرورة التدخل الحكومي لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات، بإصدار لوائح، أو فرض ضرائب، أو تقديم إعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة (بن طلحة و معوشي، 2004، صفحة 479).

ج. التسلسل الأمثل للتحرير: السؤال الأول الذي لا بد من طرحه عند تطبيق سياسة التحرير المالي يتعلّق بالترتيب الذي يتم من خلال إتمام هذه العملية، أي ما هو الترتيب الذي يجب إتباعه عند تحرير الأسواق، وهل يجب تحرير جميع الأسواق في وقت واحد، وما هو السوق الذي يجب تحريره أولاً؟، أمّا السؤال الثاني فيتعلّق بسرعة عملية التحرير، حيث شكّلت مسألة تحديد التسلسل والسرعة الأمثل للإصلاحات المالية التي تضمن استقرار الاقتصاد الكلي، الهدف الأول للعديد من الاقتصاديين (بن دحمان، 2016، صفحة 109).

على العموم يكون التدرج الأمثل لتحرير القطاع المالي على ثلاثة مراحل كما يلي: (شكوري و بن بوزيان، 2006، صفحة 7).

ج.1. المرحلة الأولى: ينبغي أن يبدأ الإصلاح أولاً بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أنّ السيطرة المالية يجب أن تسبق عملية التحرير المالي، بالإضافة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

ج.2. المرحلة الثانية: الخطوة الثانية في منهج التحرير تتمثل في التحرير المالي الداخلي وهذا من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة، وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص.

ج.3. المرحلة الثالثة: في الأخير يأتي التحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الأجانب بالدخول في الأسواق المالية المحلية، من أجل زيادة المنافسة والكفاءة، وعند تحديد التسلسل في إلغاء القيود على الصرف الأجنبي، ينبغي تحرير حساب العمليات الجارية أولاً، ثم تحرير حساب رأس المال بعد ذلك.

وفي الأخير سيتكامل التحرير المالي الداخلي والخارجي بشكل يؤدي إلى أكثر فعالية لسياسة التحرير المالي، فيتحقق نمو كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

2. إجراءات التحرير المالي في الجزائر:

يمكن إدراج النظام المالي الجزائري في صنف الأنظمة المالية المقننة بحيث مباشرة بعد الاستقلال قامت السلطات العمومية بمراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال، وكل النشاطات المتعلقة بالبنوك، نظراً لأنّ معظم النشاطات الإنتاجية كانت بيد الدولة، وساهمت الإصلاحات المالية لسنوات السبعينات على ترسيخ نمط تمويلي عمل على تهميش دور البنوك في الوساطة المالية، وتولت الدولة مهمة تمويل المؤسسات عن طريق منح القروض بصفة آلية بواسطة بنك الدولة...، ثم عمدت إلى إصلاحات وذلك بعد الصدمات البترولية في الثمانينات، ولكن إصلاح النظام البنكي بمعزل عن إصلاح النظام الاقتصادي ككل لا جدوى من ورائه، باعتبارهما معا يعتمدان على فلسفة واحدة، ولهذا كان التدرج في إصلاح النظام المالي ليصل إلى صورته الراهنة تكيفاً مع الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني، لأنّ الأنظمة المالية تمثل إحدى دور ركائز التطور الاقتصادي ويساهم النظام المالي في النمو لأنّه يضاعف من فعالية استخدام الموارد (بن شيخ، 2017، صفحة 282).

وعلى الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في مرحلة السبعينات والثمانينات، إلا أنّها أصبحت لا تنسجم ومتطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد الجزائري، وتوجهه إلى تبني اقتصاد السوق، الأمر الذي حتم إدخال تغييرات وإصلاحات سمحت بالقضاء على سياسة الكبح المالي (تحديد سعر الفائدة إدارياً، التخصيص القطاعي للقروض، ضبط الكتلة النقدية...)، وقد بدأت الجزائر في تصحيح الاقتصاد الكلي ابتداء من سنة 1989 بعد تبني برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف القضاء على عجز الميزانية العمومية، تقليص الكتلة النقدية وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتبني عمليات التحرير الاقتصادي... وقد رافقت هذه الإجراءات الاقتصادية مجموعة من القوانين والإجراءات لتنظيم النظام المالي كان أبرزها قانون النقد والقرض (90-10) (بلجبلية و بوراس، 2018، صفحة 238).

يعتبر قانون النقد والقرض (90-10) نقطة تحول حقيقية في القطاع المالي الجزائري، فهو وثيقة تدعم اتجاه الجزائر نحو التخلي عن سياسة الكبح المالي من خلال تحديث القطاع المصرفي وإعادة تنظيمه بما يتناسب مع تبني سياسة التحرير المالي، وقد اشتمل هذا القانون على مجموعة من المبادئ تدعم التوجه الجديد، كتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، إبعاد الخزينة عن التمويل والسماح للبنوك بممارسة دورها في الوساطة المالية، بالإضافة إلى إعادة تعريف السياسة النقدية وإعادة صياغة أدواتها والقيام بتفعيل السوق النقدي في الاقتصاد الوطني وخلق تعاملات بين البنوك والحد من لجوئها إلى بنك الجزائر إلى جانب إقرار بورصة الجزائر بهدف تنويع فرص خيارات التمويل وجذب المدخرات وجعلها متاحة للوكلاء الاقتصاديين الذين يعبرون عن حاجتهم للتمويل...، وقد صاحب هذه الإصلاحات التحرير التدريجي لمعاملات رأس المال بهدف تعزيز النمو من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Kara & Ali-Ziane, 2016, pp. 17-19).

ويمكن التفصيل في إجراءات التحرير المالي في الجزائر على النحو التالي :

1.2. تحرير سعر الفائدة:

كان توجه الدول العربية نحو تحرير أسعار الفائدة ابتداء من عام 1991، وتجسد في الجزائر عند تبنيها لبرامج صندوق النقد الولي، إلا أنّ هذا التحرير عرف توجهين اثنين، حيث تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع في وقت مبكر في غالبية الدول النامية في حين اعتمد التحرير التدريجي لأسعار الفائدة على الإقراض من خلال وضع حدود قصوى لها أو تحديد الهوامش بين أسعار الفائدة ومن تم تحريرها؛ أما بالنسبة للجزائر فقد اتبعت السلطات النقدية التحرير التدريجي لأسعار الفائدة للوصول إلى أسعار فائدة موجبة، مع إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1991-1989)، واتفاقية القرض الموسع في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، ثم تحرير أسعار الفائدة لتصل من 10% إلى 15% خلال الفترة (1990-2000) وتحقق أعلى مستوياتها عام 1998 حيث بلغت 15%، ليسجل الاقتصاد بعدها معدلات فائدة مختلفة غلبت عليها المعدلات السالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وعمدت الجزائر إلى الإبقاء على أسعار فائدة منخفضة وإدارة نمو السيولة المحلية وفقا لأدوات السياسة النقدية سواء كانت تقليدية أو مبتكرة خلال الفترة (2001-2014) (مدياني و طلحوي، 2016، صفحة 546).

2.2. تحرير سعر الصرف:

اتخذت السلطة النقدية عدّة تدابير لتحرير سعر الصرف، حيث أعلنت رغبتها منذ منتصف 1990 التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي نهاية سنة 1993 أو بداية سنة 1994 بنسبة 40،17%، ومع بداية سنة 1996 تم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة الذي من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة بحرية لزبائنهم كما تم إلغاء نظام الحصص ابتداء من جانفي 1996 (ريميدي و بوضياف، 2014، الصفحات 76-77).

ويعتبر القانون رقم 95-08 المتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك أول مبادرة لتعويم سعر صرف الدينار تعويم مدار، وأصبح بإمكان البنوك بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل، وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية..

3.2. تحرير حساب رأس المال:

أعطى صدور قانون النقد والقرض في الجزائر دفعا جديدا لتدفقات رؤوس الأموال، حيث منح البنك الجزائري ممثلا بمجلس النقد والقرض تفويضا بتحديد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من الجزائر وإليها، فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة، ويحدد شروط تحويل الأموال إلى الوطن، كما يحدد جميع المداخل والفوائد والربوع والأرباح الأخرى.

كما شجعت الدولة عن طريق هذا القانون جميع أشكال الشراكة عبر رفع العراقيل عن قوانين دخول رأس المال الأجنبي، إذ جاء في المادة 183 من هذا القانون على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية أنشطة اقتصادية غير مخصصة للدولة صراحة أو للمؤسسات المتفرعة عنها، أو لأي شخص معنوي شار إليه بنص قانوني، بالإضافة إلى هذا تم إصدار مراسيم تشريعية اهتمت بترقية الإستثمارات الأجنبية، كالمرسوم 93-12 الذي ركز على التفتح من دون قيد على رأس المال الأجنبي خارج القطاعات السيدة، وإقامة علاقات ثقة مع المستثمر، كما تم إنشاء وكالة لترقية الإستثمار (APSI) الذي يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بمناخ الإستثمار بالجزائر... كما تم إصدار عدّة مراسيم رئاسية في هذا المجال منها: (غربي و صحراوي، 2014، الصفحات 66-67).

- المرسوم 95-345 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، والمرسوم 95-346 المتضمن المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.
- الأمر الرئاسي 01-03 الخاص بتطوير الإستثمارات، كإقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، ولتجسيد ذلك أقيمت هيتين هما المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، كما قامت الحكومة في سنة 2002 بإمضاء اتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوروبي الي يقتضي بتقسيم مزايا التبادل.

ورغم جهود تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر منذ سنة 1990 إلا أنّ السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك وتم إلزام البنوك بتمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وهذا كان وراء الزيادة في فائض السيولة بحوالي 10% لدى البنوك الجزائرية، حيث أثّرت هذه الزيادة سلبا على المنافسة بين البنوك، وكذلك لم يسمح الأمر رقم 10-04 من خلال تحديد نسبة الشراكة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري من تطوير حجم البنوك الأجنبية في الجزائر، وبالتالي تقييد لحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر .

3. تقييم فعالية سياسة التحرير المالي في الجزائر من خلال مؤشرات التطور المالي:

اعتمدت الجزائر سياسة التحرير المالي التي تركز على الفرضية التي ترى أنّ التطور المالي هو الركيزة الأساسية لتحسين مستوى الوساطة البنكية والرفع من مساهمة القطاع المالي في تمويل الاقتصاد، ومن تم تحسين مستوى التّمو الاقتصادي، وكنتيجة للدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع المصرفي الجزائري في التمويل وفي ظل غياب شبه تام لسوق الأوراق المالية في الجزائر، سيتم في هذا العنصر تحليل أهم المؤشرات التي يعتمدها الباحثون لقياس درجة تطور النظام المصرفي كما أنّ هذه المؤشرات تعتبر من أهم المقاييس التي يمكن من خلال التقييم والحكم على الاصلاحات التي انتهجتها الجزائر في إطار سياسة التحرير المالي، بما أنّها تعكس مستوى أداء النظام المصرفي ومدى مساهمته في تمويل الاقتصاد.

1.3. سيولة الاقتصاد (M2/PIB):

ويعرّف هذا المؤشر عن العمق النقدي *monetary Depth* والذي يستخدم لقياس الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية، ويقاس هذا الأخير بقسمة عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) أو الواسع (M2) على الناتج المحلي الإجمالي *PIB*، ويفترض هذا المؤشر وجود ارتباط طردي بين العمق النقدي وكفاءة السياسة النقدية، واستخدم هذا المؤشر من قبل كينغ وليفين سنة 1993 وديميترياس سنة 1997، ويقاس هذا الأخير درجة تسهيل الاقتصاد والمقصد من متغير التسهيل هو بيان الحجم الحقيقي للقطاع المالي في اقتصاد نام توفر فيه النقود مدخرات وخدمات سداد، ويجدر بهذه النسبة *M2/PIB* أن تتجه نحو الارتفاع طوال عملية الاصلاح والتحرير المالي (بوغزالة، 2015، صفحة 132).

الجدول 01: تطور مؤشر سيولة الاقتصاد للفترة (1994-2017).

الوحدة %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M2/PIB	48,6	39,9	35,6	38,9	56,7	55,7	49,3	58,3	63,9	63,7	59,3	53,8
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M2/PIB	56,7	64,4	63,3	72	69,1	68,1	68	71,7	79,4	82,1	79,4	79,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تطور مؤشر سيولة الاقتصاد خلال الفترة (1994-2017)، أنّ هذا المؤشر عرف نوع من التذبذب خلال هذه الفترة، حيث سجل أدنى مستوياته خلال الفترة (1995-1997) بمعدل 37%، حيث تزامنت هذه الفترة مع السياسة النقدية المتبعة آنذاك والتي كانت تهدف إلى الحدّ من توسع الكتلة النقدية والعمل على امتصاص السيولة، وذلك في إطار برامج التعديل الهيكلي والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، أمّا في الفترة الموالية (1998-2017) فقد تباينت نسبة هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2015 بمعدل 82,1%، وهذا ناتج عن تبني الجزائر لسياسة توسيعية في إطار برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي المتتالية الذي نتج عنها ضخ سيولة هائلة في الاقتصاد، ومنه يمكن

القول أنّ ارتفاع هذه النسبة في القطاع المصرفي الجزائري كان محصلة للسياسات والبرامج الاقتصادية المتبعة ولا يعبر عن أثر إجراءات التحرير المالي.

2.3. معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB): يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، ومن ثم يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي (عامر و بن سعيد، 2015، صفحة 91)، وتصل هذه النسبة في الدول ذات النظام المالي المتطور إلى حوالي (40%)، حيث كلما ارتفع معدل هذا المؤشر كلما دل على قدرة النظام المصرفي على تمويل الاستثمارات ذات المردودية والفعالية والتي ستساهم في تمويل الاقتصاد ودفع معدل النمو الاقتصادي.

الجدول 02: تطور نسبة أشباه النقود إلى (PIB) للفترة (1994-2017)

الوحدة %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
QM/PIB	16,6	14	12,7	14,7	27,3	27,5	23,7	29,1	33,3	32,8	25,7	23
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
QM/PIB	20,8	18,7	18	22,3	21,05	20,6	22,2	19,1	23,7	26,6	25,3	24,9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مؤشر QM/PIB عرف تذبذب أقل من المؤشر السابق، حيث سجل تحسن نوعا ما ابتداء من سنة 1998 إلى غاية سنة 2003 ويمكن تفسيره بزيادة نسبة أشباه النقود من إجمالي الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، الأمر الذي يعكس جانبا من اصلاحات التحرير المالي الذي كان لها الأثر الإيجابي على جلب الودائع لأجل، لكن سرعان ما عاود المؤشر للانخفاض، وهذا راجع لأزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، والذي نتج عنها تدهور كبير لحجم الودائع لأجل كمحصلة لتراجع ثقة المتعاملين الاقتصاديين في النظام المصرفي الجزائري، وهذا ما انعكس على بقاء هذا المؤشر منخفض مقارنة بالدول المتطورة ماليا، ومنه يمكن القول أنّ النظام المصرفي الجزائري لازال ضعيف وغير قادر على تعبئة المدخرات طويلة والمتوسطة الأجل لتمويل الإستثمارات ذات المدى الطويل والتي تكون فعالة في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي.

3.3. نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج الداخلي الخام (CP/PIB):

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، فلقد أكدت البحوث النظرية والعملية أنّ التبعة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، ووفقا للنموذج الذي وضعه Mchinon و shaw، فإنّ رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال (الإستثمار) وبالتالي التّمو الاقتصادي، ويقال كذلك أنّ القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص تعزز الإستثمار ونمو الإنتاجية على نحو أكبر بكثير مما تحققه القروض المقدمة إلى القطاع الخاص العام (بن قبيلة، 2016، صفحة 207).

الجدول 03: نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (1994-2017)

الوحدة %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
CP/PIB	6,48	5,19	5,36	3,90	4,56	5,38	5,96	8,06	12,92	11,38	11,11	12,01
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CP/PIB	12,53	13,43	13,16	16,61	15,63	14,09	14,54	16,69	18,11	21,4	22,7	24,16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ حجم الائتمان الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام لا يزال ضعيف على الرغم من أهميته، حيث لم تتجاوز هذه النسبة معدل 7% خلال الفترة (1994-2000)، لتسجل بعدها تحسنا ابتداء من سنة 2001 في اتجاه تصاعدي، لكن على الرغم من هذا التحسن يبقى هذا المعدل بعيد حتى عن المستوى التي وصلت إليه نظيرتها من الدول على غرار تونس والمغرب أين بلغ هذا المعدل 85,12% و63,2% على التوالي سنة 2017 (إحصائيات البنك الدولي)، ومنه يمكن القول أنّ الجزائر على الرغم من توجيهها نحو تبني سياسة التحرير المالي ومختلف آلياته، إلا أنّه الواقع لازال يعبرّ على أنّه النصيب الأكبر من التمويل موجه نحو القطاع العمومي في مختلف النشاطات الاقتصادية.

4.3. نسبة السيولة النقدية (M1/M2):

واستخدم هذا المؤشر الناشئ والحاج وفيديلينو في تحليلهم لعام 2001، كما استخدمه دارات والحاج في تحليلهما لعام 2002، وترتبط هذه النسبة طرديا مع مستوى العمق المالي للدولة الذي يعبرّ عنه بمجموع الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فعندما يتطور النظام المالي تزداد الودائع الادخارية بسرعة أكبر من أرصدة المعاملات النقدية، ويعبرّ هذا المؤشر عن مدى تقدم الأسواق المالية، وكيف استطاعت تعبئة المدخرات، لاسيما في القطاع المصرفي، ويعني الانخفاض في النسبة (M1/M2) ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية، وكذلك زيادة توافر الودائع المصرفية أو زيادة استخدامها كأدوات لتسوية المعاملات بدل النقود (بوغزالة، 2015، صفحة 132).

الجدول 04: تطور نسبة السيولة النقدية (M1/M2) للفترة (1994-2017)

الوحدة %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M1/M2	65,7	64,9	64,3	62,7	51,9	50,6	51,7	50	48,8	48,6	57,8	58,2
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M1/M2	64,2	70,6	68,9	62,5	69,5	71,9	67,7	69,1	70,2	67,6	68,1	68,5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أنّ نسبة M1/M2 مرتفعة جدًا طوال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2002، 2003 أين سجّلت حوالي 48%، ويدل هذا الارتفاع على أنّ العملة هي الأكثر استخداما في

المعاملات، وكما أشرنا سابقاً أنّ الانخفاض في هذه النسبة يعبر عن تنوع المؤسسات المالية واستعمال الودائع لتسوية المدفوعات، فإنّ هذا الأمر لازال بعيداً عن القطاع المالي في الجزائر، وهذا راجع أولاً إلى سلوك الفرد في الجزائر الذي يعتمد بشكل كبير على النقود في تسوية جلّ معاملته، بالإضافة على قصور الجهاز المصرفي وعدم تنوع الخدمات التي من شأنها أن تحفز المتعاملين على إيداع مدخراتهم وبالتالي زيادة M2 ومنه تنخفض هذه النسبة.

5.3. تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر:

يمثل حساب رأس المال صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، حيث يتكون من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ، ومن أجل معرفة أثر التحرير المالي على هذا الحساب يتم استعراض تطور رصيده للفترة (1994-2017).

الجدول 05: تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر للفترة (1994-2017) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البيان	-2.50	-4.10	-3.30	-2.29	-0.66	-2.40	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البيان	-11.22	-0.99	2.54	3.45	3.18	2.37	-0.36	-1.02	3.39	-0.25	0.19	0.33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، الذي يوضح تطور رصيد حساب رأس الأموال في الجزائر للفترة (1994-2017) أنّ هذا الرصيد سجل قيمة سالبة في أغلب سنوات الدراسة، باستثناء السنوات (2008-2011) أين سجل أعلى قيمة له سنة 2009 بـ 3,45 مليار دولار أمريكي، ويرجع الرصيد الموجب خلال هذه الفترة إلى الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر لتقليص المديونية الخارجية، بالإضافة إلى التحسن المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستقرار والانتعاش في الأوضاع الاقتصادية بشكل عام آنذاك...، ليعاود هذا الرصيد تسجيل قيم سالبة سنة 2012، 2013 بـ -36,0 - 1,02 مليار دولار أمريكي على التوالي، إجمالاً يمكن القول أنّ قيم حساب رأس المال تعتبر ضعيفة ولا تعبر عن مؤشرات التحرير المالي، فبالرغم من أنّ السلطات النقدية في الجزائر أعطت الضوء لتحرير رأس المال في ميزان المدفوعات إلا أنّ القيم والتدفقات لا تعبر عن ذلك، وذلك راجع إلى مجموعة من العراقيل الإدارية التي تعطل حركة دخول وخروج رؤوس الأموال التي حالت دون تحسن رصيد هذا الحساب، خاصة ما تعلق الأمر بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر فتدفقاته تعتبر محدودة جدًا وكلها تتركز في قطاع المحروقات.

4. متطلبات تفعيل سياسة التحرير المالي في الجزائر:

في إطار تطبيق النهج الأمثل لتحرير القطاع المالي الجزائري لبلوغ الأهداف الاقتصادية المرسومة وتحقيق التّمو الاقتصادي والزيادة من مساهمة هذا القطاع في تمويل الاقتصاد، ومن تم التنمية المنشودة في ظل ضمان الاستقرار الاقتصادي، على الحكومة الجزائرية أن تعتمد استراتيجية تشمل أربع جوانب مختلفة ضمن مستويين يأتي في المستوى

الأول ثلاث جوانب رئيسية متمثلة في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز سلامته، وتطوير وتوسيع السوق المالية الجزائرية، وضبط السياسة النقدية وإصلاح أسعار الفائدة وسعر الصرف، أما في المستوى الثاني فيأتي جانب توفير البيئة المؤسسية الملائمة، والداعمة لعمل القطاع المالي باعتبارها ضمن الشروط الأساسية المسبقة لسياسة التحرير المالي، ويقصد بالبيئة المؤسسية إصلاح المحيط القانوني والسياسي والتنظيمي والإداري والاجتماعي بالشكل الذي يضمن توفير المحيط الملائم لعمل باقي عناصر الاستراتيجية، بالإضافة إلى الاهتمام بكل جانب من جوانب الاستراتيجية بأكثر جدية لضمان السير الحسن لعمل مؤسسات القطاع المالي على المستويين الداخلي والخارجي (تافاسست، 2017، الصفحات 277-278).

بناء على ما سبق يمكن تقديم أهم الإجراءات والإصلاحات الواجب على السلطات النقدية إتباعها من أجل تفعيل سياسة التحرير المالي في الجزائر، ومن تم تحقيق والاستفادة من الآثار الإيجابية لهذه السياسة والتي تنعكس على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وذلك على النحو التالي:

- إعادة هيكلة القطاع المصرفي الجزائري عن طريق خصصة البنوك العمومية؛
- تحرير المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية من أي قيد أو شرط خاصة فيما يتعلق بأسعار الخدمات المقدمة؛
- فتح المجال أمام البنوك الأجنبية، فكلما اتسع نطاق البنوك الأجنبية في بلد ما تحسنت نوعية الخدمات المالية وزادت كفاءة الوساطة المالية؛
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتنوع والتوسع في أنشطتها وخدماتها والتحول إلى نمط البنوك الشاملة الذي من شأنه أن يساهم في جذب المدخرات المحلية؛
- العمل على إدخال أدوات مالية جديدة تتطابق مع التوجه الديني للمجتمع الجزائري لضمان الحشد الأمثل للموارد الادخارية؛
- تحديث وتطوير البيئة الداخلية للمنظومة المصرفية الجزائرية من خلال إدخال أساليب تقنية وتكنولوجية حديثة في مختلف المعاملات المصرفية، أي تبني اتجاهات الصيرفة الإلكترونية؛
- إزالة كل الدعم المقدم من طرف الدولة للقطاع المالي وذلك لتعزيز استقلاليتته؛
- ضرورة مواكبة المعايير الدولية في العمل المصرفي خاصة فيما يتعلق بمعايير الرقابة المصرفية في اتفاقيات بازل 1، 2، 3، بالإضافة إلى التحول نحو تطبيق معايير النظام المحاسبي الدولي؛
- تعزيز عمليات الإفصاح والشفافية عن المعلومات سواء على مستوى الجهاز المصرفي أو على مستوى سوق الأوراق المالية، والتوجه نحو الالتزام بقواعد الحوكمة في مختلف المجالات؛
- خلق استقرار اقتصادي وأمني وسياسي في إطار تهيئة المناخ الكفيل بإنعاش الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- إعادة إصلاح وتحديث النظام الضريبي في الجزائر من خلال هيكلة الحوافز الضريبية لصالح المستثمرين؛

- العمل على خلق الوعي الإستثماري لدى الأفراد والشركات باستعراض الفرص الادخارية والإستثمارية التي يوفرها سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال استعمال مختلف وسائل الإعلام للتواصل مع الجمهور وتكوين صحافة متخصصة في الشؤون المالية؛

- تأهيل وتطوير العنصر البشري في المؤسسات المصرفية الجزائرية؛

- ضرورة تأسيس بيئة تشريعية فعالة تسودها العقلانية على أرض الواقع، فالجانب القانوني يلعب دورا مهما في تشجيع الادخار وبالتالي زيادة الإستثمار، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية؛

- ضرورة إجراء تعديلات في مجال السياسة النقدية والتوسع في تطبيق الأدوات الغير مباشرة، والتخلي عن دعم أسعار الفائدة في أي شكل من اشكاله لأنه أحد أوجه الكبح المالي؛

- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ظل التراجع المستمر لأسعار النفط، وذلك من أجل الرفع من حجم احتياطي النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر الذي يستخدمه للحفاظ وتدعيم قيمة الدينار، أي العمل على استقرار العملة الوطنية ضمن إطار تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الذي يعتبر أحد شروط نجاح سياسة التحرير المالي.

الخاتمة:

اتضح من خلال هذه الدراسة أنّ التحرير المالي يعدّ أمرا ضروريا لكل دولة مهما كانت درجة تطورها وذلك لمواكبة المستجدات على المستوى العالمي، وتشير سياسة التحرير المالي إلى تلك الإصلاحات المتعلقة بإزالة القيود والحواجز على القطاع المالي بمكوناته، كما أنّه لنجاح هذه السياسة وتحقيق الأهداف المنشودة منها خاصة تلك المتعلقة برفع أو زيادة مساهمة القطاع المالي في عملية تمويل الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فإنّه لا بد من توفر جملة من الشروط؛ وبناء على دراستنا توصلنا إلى النتائج التالي :

- سعت الجزائر إلى تبني هذه السياسة في ظل الانتقال نحو اقتصاد السوق، وكان ذلك بصدور قانون النقد والقرض 10/90 والذي اعتبر بمثابة وثيقة تدعم اتجاه الجزائر نحو اصلاح وتحرير قطاعها المالي، إلاّ أنه ورغم الجهود المبذولة لتطبيق هذه السياسة في الجزائر فإنّها لم تحقق الأهداف المنتظرة منها خاصة بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي عبّر عن رغبة السلطات النقدية الاستمرار في سيطرتها على القطاع المالي، وعدم التوسع في مسار التحرير المالي.

- من خلال تحليل ومناقشة مؤشرات التطور المالي (M1/M2, CP/PIB, QM/PIB, M2/PIB) كمحاولة تقييم سياسة التحرير المالي في الجزائر، توصلنا إلى أنّ هذه المؤشرات سجلت قيم مضللة وعكست بوضوح الوضع الغير جيّد للجهاز المصرفي الجزائري في غياب تام لبورصة الجزائر.

- أنّ التحسن الذي سجل في مؤشرات التطور المالي راجع لعوامل أخرى ترتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي انعكس على وضعية البنوك وأدى إلى زيادة سيولتها، لكن دون أن يؤدي إلى زيادة فعاليتها في تمويل

الاقتصاد، كما لمسنا من خلال استعراض رصيد حساب رأس المال في الجزائر أنه ضعيف ولا يعبر عن تطبيق سياسة التحرير المالي.

- وفي هذا الصدد فإنّ التوصيات التي نحاول إيصالها من خلال هذه الورقة البحثية، أنه آن الوقت للسلطات الوصية أن تقوم بإحداث تغييرات جذرية وعميقة في القطاع المالي الجزائري من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص، التوجه نحو الصيرفة الإسلامية، السعي لتنشيط السوق المالي، بالإضافة إلى توفير إطار قانوني وبيئة مؤسسية سليمة، وهذا يكون ضمن خطة واستراتيجية واضحة المعالم مع التزام الجدّية في تنفيذها، والعمل دائما وتكرارا للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات خاصة في التراجع الكبير له في الآونة الأخيرة، الأمر الذي جعل الجزائر تعيش ظروف اقتصادية حرجة.

قائمة المراجع:

- غربي أحمد، و صحراوي جميلة. (2014). التحرير المالي وأثره في حساب رأس المال دراسة حالة الجزائر للفترة (2013-1992)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 18، العدد 03.
- بوغزالة محمد عبد الكريم. (2015). أثر المؤشرات المالية على معدّل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 4، العدد 08.
- بن دحمان آمنة. (2016). التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- تافاسست خديجة. (2017). تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- بن قبيلة زين الدين. (2016). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- أبو دراز سفيان. (2012). استراتيجيات التحرير المالي العالمية للاستفادة من العولمة المالية. دروس للنظام الجزائري .. مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 2، العدد 01.
- بلجبلية سمية، و بوراس أحمد. (2018). أثر المؤشرات المالية على معدّل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي، دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 01.

- بن طلحة صليحة، و معوشي بوعلام. (2004). دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية. مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي الواقع والتحديات ، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- بن شيخ عبد الرحمان. (2017). دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الإقتصادي. مجلة المعيار، المجلد 8، العدد 01.
- عامر عبد الرحيم، و بن سعيد محمد. (2015). أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد - حالة الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1999-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 1، العدد 1.
- سعودي عبد الصمد، و سعودي بلقاسم. (2018). دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي . دراسة تطبيقية بالمحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 01.
- بريس عبد القادر، و طرشي محمد. (2009). التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية أزمة الرهن العقاري .. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً ، خميس مليانة: المركز الجامعي خميس مليانة.
- رميدي عبد الوهاب، و بوضياف مختار. (2014). أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2010-1999). مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 5، العدد 01.
- سعدي فاطمة الزهراء. (2012). التحرير المالي: المكاسب والمخاطر الناتجة عنه. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 02.
- العقريب كمال، و بلوكايف نادية. (2016). دوافع وتحديات تحرير حركة رؤوس الأموال في القطاع المالي . دراسة حالة البلدان النامية . المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 6، العدد 06.
- بن بوزيان محمد، و غربي ناصر صلاح الدين. (2009). أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار: دراسة قياسية لحالة الجزائر. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي نموذجاً ، خميس مليانة: المركز الجامعي خميس مليانة.
- شكوري محمد، و بن بوزيان محمد. (2006). التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية الاقتصادية، بشار: جامعة طاهري محمد بشار.
- مدياني محمد، و طلحاوي فاطمة الزهراء. (2016). التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 38.
- Ben Gamra, Saoussen, & Clévenot, Mickaël. (2008). Les Effets Ambigus de la Libéralisation Financière dans les Pays en Développement Croissance Economique ou Instabilité Financière ?. HAL(hal-00323334). Paris.

- Benallal, Belkacem. (2012). Les Effets de l'Application de la Politique de Libéralisation Financière sur la Croissance Economique en Algérie 1970-2010: Etude Econométrique avec La Méthode de Cointégration. FRIEDRICH EBERT STIFTUNG. Actes de la Jeune Recherche en Economie, Société et Culture, Alger.
- Fouzi, Abderzag, & Balbal, Hasnaoui. (2015). The Impact of Financial Liberalization on The Stability of The System in Emerging Markets. Mediterranean Journal of Social Sciences, Rome, N°6.
- Kara, Rabah., & Ali-Ziane, Mohand Ouamar. (2016). Les Incidences des Politiques de Libéralisation Financière sur le Développement Financier en Algeria. Revue Académique des Etudes Humaines et Sociales, Chlef, N°16.
- Murat, Ucer. (2000). Notes on Financial Liberalization. EDI Seminar on Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues, Turkey.